الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/44/TUV/1

الجمعية العامة

Distr.: General
2 November 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة والأربعون

6-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

توفالو

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

1- قدمت حكومة توفالو إلى مجلس حقوق الإنسان تقريرها الوطني الأول المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل في عام 2008، ثم تقريرها الثاني في عام 2013، وتقريرها الثالث في عام 2018. وقد دأبت توفالو، بالرغم من مواردها المحدودة، تعمل على تنفيذ التوصيات والالتزامات المتفق عليها، من خلال وزاراتها التنفيذية، وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الدينية. وهل لا تزال تواجه عوائق كثيرة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها، بما في ذلك الآثار المدمرة التي سببتها أزمة تغيّر المناخ، والتي فاقمت محدودية الموارد المالية والتقنية المتاحة. وأدت أحداثٌ مثل جائحة كوفيد-19 وتكرر حالات الجفاف إلى التأخر في تنفيذ التوصيات المتفق عليها. وبالرغم من استمرار التحديات، تظل حكومة توفالو ملتزمة بتنفيذ التوصيات المتفق عليها منذ تقريرها الوطني الأخير، وهي تحقق تقدماً تدريجياً في ذلك.

2- وهذا التقرير استجابةٌ للتوصيات الصادرة عن مناقشة التقرير الوطني الثالث المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2018. وهو يقدم صورة وتوضيحات عما يتحقق تدريجياً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويحدد، وهو الأهم، التحديات المستمرة التي تواجه تنفيذ تلك التوصيات.

أولاً- منهجية وعملية إعداد التقرير

ألف- منهجية إعداد التقرير

3- قامت وزارة الشؤون الخارجية، بوصفها الوكالة الرائدة في إعداد التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل، وفي إطار قيامها بدورها في تيسير ذلك الإعداد وتنسيقه، بإعادة تنشيط الفريق العامل السابق المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الذي يضم ممثلين عن مكتب المدعي العام، ووزارة الشؤون الخارجية نفسها، ووزارة الصحة، ووزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية، ووزارة التعليم، ودوائر الشرطة، والهيئات القضائية، والوزارة المعنية بتغير المناخ. وقد تم اختيار الممثلين على أساس مجال خبراتهم وولاياتهم ذات الصلة، وخاصة لكونهم يمثلون جهات تنسيق مركزية معنية بتنفيذ اتفاقيات أخرى صدّقت عليها توفالو. ورُتّبت اجتماعاتٌ ومشاورات بين الفريق العامل وأصحاب المصلحة لمناقشة أفضل الاستراتيجيات للمضي قدماً في تجميع التقرير. وعقد الفريق العامل عدة اجتماعات، وعمّم مشروع التقرير الوطني على أعضائه ليعلقوا عليه ويقدموا أي بيانات أو معلومات يمكن إضافتها إليه.

باء- العملية الوطنية لمتابعة التنفيذ والإبلاغ

4- لم تنشئ الحكومة، منذ جولة الإبلاغ الأخيرة، آلية وطنية رسمية لمتابعة التنفيذ والإبلاغ. ومع ذلك، وبمساعدة أعضاء سابقين في الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، أطلعت وزارة الشؤون الخارجية وسائل الإعلام على التوصيات الواردة في التقرير الأخير. وعُقدت أيضاً اجتماعاتٌ مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع استراتيجيات لمواصلة الاستجابة لتلك التوصيات.

ثانياً- تنفيذ التوصيات الصادرة عن دورة الاستعراض الدوري الشامل السابقة

ألف- أطر حقوق الإنسان

1- الأطر الوطنية

الإطار الدستوري والتشريعي

5- تُجري توفالو، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2016، مراجعة لدستورها لمناقشة مسائل سياسية داخلية تمثل مصدر قلق دفع الحكومة إلى إجراء تلك المراجعة. ولاستكمال تلك المراجعة، شُكلت خلال دورة البرلمان في تموز/يوليه 2020 لجنةٌ برلمانية مختارة ضمت نواباً برلمانيين. وفي دورة البرلمان الأولى المعقودة في وقت سابق من هذا العام، طُرح مشروع قانون الدستور في القراءة الأولى، ثم في قراءة ثانية وأخيرة في جلسة عُقدت في أيلول/سبتمبر 2023. ودخل الدستور الجديد حيز النفاذ في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

مشاركة جميع مواطني توفالو بطريقة مجدية في عملية مراجعة الدستور

6- من الشروط القانونية التي تنظم عموماً سَنّ القوانين أو تنقيحها في توفالو، اتّباع إجراءات استشارية تكفل مشاركة جميع المواطنين في تلك العملية مشاركةً مجدية. ويحدث أحياناً تغطية تلك المشاورات عند إجرائها في العاصمة أو في أي من الجزر الخارجية الثماني، ببث مباشر متزامن لضمان إمكانية متابعتها من طرف التوفاليين داخل البلد وخارجه. ولتمكين جميع المواطنين من المشاركة الكاملة في تلك العملية، تُجرى المشاورات في جزر توفالوا الخارجية الثماني حيث يُدعى جميع المواطنين للحضور والتعبير عن آرائهم أو مخاوفهم بشأن القانون المعتزم سنه أو تنقيحه. وفي حالة مواجهة إجراء تلك المشاورات لصعوبات تتعلق بموثوقية توفير اللوازم أو الخدمات، يجري الترتيب مسبقاً مع الجزر الخارجية لعقد اجتماعات افتراضية تمكّن المواطنين المقيمين في أماكن نائية من المشاركة الكاملة في المشاورة المقررة.

7- وتُستخدم في هذه المراجعة الدستورية منهجيةٌ تُشرك الجميع بغرض كفالة إطّلاع جميع المجتمعات المحلية والأقليات والقطاعات في توفالو على مضمون تلك المراجعة. وأجريت مشاورات مع مختلف القطاعات، والمجتمعات المحلية، والبرلمانات النموذجية التي ناقش فيها طلاب المدرستين الثانويتين جميع المسائل التي أثيرت في المراجعة. وأجريت مشاورات أيضاً مع المجتمعات المحلية في فونافوتي وشملت موظفي الخدمة المدنية. وأُنتجت أيضاً برامج إذاعية لتغطية ذلك الحدث. وسافرت لجنة مراجعة الدستور للمرة الثانية إلى الجزر الخارجية للتشاور مع المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت هذه المراجعة الدستورية أيضاً بيانات جمعها مسؤولون سابقون في إطار الجهود الجماعية الرامية إلى مراجعة الدستور. والهدف الرئيسي من هذه المراجعة الدستورية هو عدم ترك أحد خلف الركب.

8- وتي كيتي (Te Kete) هي الخطة الاستراتيجية الوطنية لحكومة توفالو للفترة 2020-2030، وهي تركز على التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وتحسين نوعية الحياة لجميع سكان توفالو. وهذه الأهداف تكمّلها سياسة حقوق الإنسان الرامية إلى ضمان تنفيذ الجهود الإنمائية بطريقة تحترم وتحمي حقوق الأفراد والمجتمعات المحلية، وتتبع مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان. وبشكل عام، تُظهر سياسة حقوق الإنسان لتوفالو، واستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة بحق التزام البلاد بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من خطتها الإنمائية. وتعترف هذه السياسة بأهمية التنمية الشاملة

والمستدامة التي لا تترك أحداً خلف الركب، وتضمن تمتع جميع الأفراد في توفالو بحقوقهم وحرياتهم الأساسية.

إنشاء الآليات الوطنية للرصد والإبلاغ والمتابعة

9- لم تُنشئ حكومة توفالو آلية وطنية رسمية للرصد والإبلاغ والمتابعة منذ دورة الإبلاغ الأخيرة. غير أن العمل جارٍ حالياً في ذلك الاتجاه، حيث تدرس الحكومة والفريق العامل المخصص للاستعراض الدوري الشامل إنشاء تلك الآلية، مع مراعاة الأولويات الأخرى، والموارد اللازمة لذلك.

خطة العمل الوطنية لتعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

10- تعكس خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في توفالو للفترة 2016-2020 التزاماتها الحالية بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرفٌ فيها. وتسعى توفالو أيضاً إلى تعزيز التزامات الحكومة باتباع نهج استراتيجي منسق في وفائها بالالتزام بحماية حقوق الإنسان وإعمالها في توفالو.

11- وتدرك توفالو التحديات التي تعترض تنفيذ مختلف الالتزامات وفق خطة العمل الوطنية. ولذلك فإنها تحرص في الجهود التي تبذلها في استعراض خطة الفترة 2016-2020 على الاستفادة من الدروس المستخلصة من تنفيذ الخطة السابقة بغية تحسين الخطة الجديدة وإنجازها تدريجياً.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

12- أنشا القانون المتعلق بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في توفالو، لعام 2017، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بتوسيع نطاق مهام أمين المظالم التي كانت أنشئت بموجب قانون مدونة العمل القيادي لعام 2006. والغرض من القانون المتعلق بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هو الاعتراف بكرامة البشر المكرسة في الدستور وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان، واحترامها، وحمايتها، وتحقيقها، والحفاظ على الأسس اللازمة لإقامة مجتمع عادل ومنصف يسوده الاستقرار والسلام.

13- وقد استقال رئيس أمناء المظالم مؤخراً، ولم تكن تلك المؤسسة تعمل بالشكل المقرر لها، وكان معدل تعاقب موظفيها من أكبر الصعوبات التي أثّرت في سير عملها. والحكومة تدرك بشكل متزايد حاجة المؤسسة إلى ملاك كامل من الموظفين وهي تعمل على تحقيق ذلك.

إنشاء مكتب لأمين المظالم بوصفه آلية لتلقي الشكاوى من انتهاكات موظفي الدولة لحقوق الإنسان

14- أنشئ مكتب أمين المظالم بشكل قانوني بموجب قانون مدونة العمل القيادي لعام 2014. وأُسندت له المهام والصلاحيات التالية: (أ) التحقيق في أي شكاوى أو ادعاءات تتعلق بإمكانية سوء سلوك أي قيادي؛ (ب) التحقيق في أي أوجه قصور تُكتشف في الممارسة الإدارية بشأن أي مسألة؛ (ج) التحقيق في أي حالة يُزعم أو يُشتبه في أنها تنطوي على ممارسة تمييزية من قبل شخص قيادي؛ (د) تقديم مشورة مسبقة بشأن أي انتهاكات محتملة لهذه المدونة؛ (هـ) التحقيق في أي شكاوى من أي انتهاكات مزعومة لهذه المدونة، والإبلاغ عن نتيجة ذلك التحقيق.

15- ويتعين على أمين المظالم أيضاً الامتثال للتوجيهات المقدمة أو الصادرة بموجب المدونة، وهو لا يخضع، بخلاف ذلك، لتوجيهات أو لسيطرة أي شخص آخر أو سلطة أخرى. وأمين المظالم، بصفته المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في توفالو، مكلفٌ بالتحقيق في أي انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التحقيق والإبلاغ فيما يتعلق بمزاعم الممارسات المنهجية أو الراسخة أو التي تحدث على نطاق واسع وتُنتهك فيها حقوق الإنسان في توفالو.

2- الأطر الدولية

16- يتطلب النظر في أي اتفاقية دولية، بما في ذلك اتفاقيات حقوق الإنسان، التوعية الدقيقة على نطاق واسع بتفاصيل الاتفاقية، ومشاركة الخبرات الفنية والقانونية في إطلاع أصحاب المصلحة المعنيين على مختلف جوانبها. وتمثل هذه العملية خطوة هامة تسبق موافقة مجلس الوزراء والبرلمان على تصديق توفالو على الاتفاقية المعنية. وجدير بالإشارة أن التصديق على أي اتفاقية يتطلب موافقة كل من مجلس الوزراء والبرلمان. ولذلك، فإن الاطلاع مسبقاً على مزايا الاتفاقية وعيوبها أمر بالغ الأهمية في اتخاذ قرار بشأنها على المستوى السياسي.

17- وقد صدّقت توفالو على ثلاث اتفاقيات لحقوق الإنسان، هي اتفاقية حقوق الطفل في عام 1995، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1999، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2013. وأكدت توفالو، بانضمامها إلى هذه الاتفاقيات، التزامها بتحسين حالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. واستُخدمت هذه الاتفاقيات التي أصبحت توفالو طرفاً فيها لإجراء تغييرات تدريجية ترمي إلى إدراج جميع هذه الحقوق في المبادرات الوطنية، وأيضاً – وهذا أهم – لجعل الشمول والمساواة عنصرين أساسيين في عمل الحكومة وفي المبادرات والأنشطة الرئيسية لأصحاب المصلحة.

التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية

18- لم تصدق توفالو حتى الآن على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. ومع ذلك، وباعتبار توفالو دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، فإن حكومتها ملتزمة على المستوى الوطني بحظر بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وفي حين لا يوجد على وجه التحديد إطارٌ تشريعي ينظم حظر بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، فإن قانون علاقات العمل والتوظيف يحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل القسري. وتنص المادة 46 من ذلك القانون على حظر البغاء وإنتاج المواد الإباحية وتنظيم العروض الإباحية باعتبارها أسوأ أشكال عمل الأطفال، وعلى أن كل من يستخدم طفلاً في تلك الأغراض أو يجلبه أو يقدمه لها يرتكب جريمة ويكون معرضاً في حال إدانته للسجن لمدة لا تتجاوز 10 سنوات.

19- وفي عام 2016، وافق مجلس الوزراء على التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وعلى إثر تلك الموافقة، أجريت مشاورات على المستوى الوطني في عام 2017 في جميع المجتمعات المحلية (بما في ذلك الجزر الخارجية) بشأن البروتوكولين الاختيارين المذكورين.

التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب

20- تعمل حكومة توفالو على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية (نحو العاصمة فونافوتي، أساسا) وهجرة التوفاليين إلى الخارج بحثاً عن فرص للعمل.

التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

21- تنفذ توفالو تدريجياً التزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي التزامات تقضي بإجراء عمليات وطنية في ضوء محدودية الموارد المتاحة وغيرها من الصعوبات. وتتمثل أولوية الحكومة حالياً في تنفيذ التزاماتها وواجباتها بموجب الاتفاقية، وهي تقترب تدريجياً، مع تقدم ذلك العمل، من التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

التصديق على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي

22- لم تصدق حكومة توفالو بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي تقرير توفالو الأولي بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي قُدم في عام 2018، أفادت توفالو بأنها لم تُبد أي تحفظات على البروتوكول الاختياري، وأن وزارة التعليم ومكتب المدعي العام يجريان مزيداً من المشاورات بشأن مناقشة مسألة التصديق على البروتوكول الاختياري بشكل كامل. غير أن أحداثاً طبيعية، مثل جائحة كوفيد-19 وحالات الجفاف، فرضت على البلد حالة طوارئ تعذّر معها إجراء تلك المشاورات مع الجزر الخارجية الثماني. وتتطلب العمليات الوطنية موافقة مجلس الوزراء على أي إجراء قبل الالتزام به. وفي حين يتواصل التقدم تدريجياً نحو تحقيق ذلك، تظل توفالو حذرة في عقد التزامات إضافية نظراً لمحدودية مواردها.

التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1999 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (رقم 182)

23- صدقت توفالو، باعتبارها دولة عضواً في منظمة العمل الدولية منذ عام 2008، على اتفاقية منظمة العمل الدولية الثانية، تعزيزاً للحقوق الأساسية في العمل. وفي 11 حزيران/يونيه 2019، أودعت حكومة توفالو لدى مكتب العمل الدولي صك تصديقها على اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال. وتصديق توفالو على تلك الاتفاقية دليلٌ على التزام حكومتها بحماية أطفالها من أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك الاسترقاق، والعمل القسري، وبيع الأطفال، والاتجار بهم، فضلاً عن استخدامهم في البغاء والمواد الإباحية وفي أنشطة غير مشروعة وأنواع العمل الخطيرة.

24- وسنت الحكومة، في إطار الوفاء تدريجياً بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، قانون علاقات العمل والتوظيف لعام 2017. وينص هذا القانون على معايير عمل عادلة، ويدعم علاقات العمل المنتجة، ويطبق بدرجة أكبر الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية. وتحدد المادة 3 من القانون المتعلق بتوظيف الشباب سن التوظيف الدنيا، والسن الدنيا للأعمال الخفيفة، والسن الدنيا للأعمال الخطرة. وتحظر المادة 4 من القانون أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل القسري.

باء- المسائل الشاملة لعدة قطاعات

1- المساواة وعدم التمييز

25- إن الحكومة ملزمة، بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان التي صدقت عليها، بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان إعمالها بالكامل لجميع الأشخاص دون تمييز من أي نوع. ويتجلى ذلك في أحكام دستور عام 2023 الذي نص، في جملة أمور، على حظر التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة.

26- وفيما يتعلق بالعمل والتوظيف، ينص القانون ذو الصلة على توفير فرص عمل متكافئة، وعلى حظر التمييز في التوظيف، والتدريب، والترقية، وشروط وأحكام التوظيف وإنهاء الخدمة، وغيرها من المسائل الناشئة عن علاقة العمل. ويشدد القانون على حظر التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو غيرهما من الأسس.

2- الحق في التنمية

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

27- أُدمجت الأولويات الإنمائية لتوفالو في استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة للفترة 2021-2030 "تي كيتي"، وهي مخطط عمل الحكومة لتحسين نوعية حياة شعب توفالو. وتعني عبارة "تي كيتي" بالتوفالية حرفياً "السلة" وهي ترمز إلى مستودع التخزين الذي يحفظ المعارف والثروات التقليدية التي تتجاوز المكان والزمان، ليمكن استخدامها في دعم احتياجاتنا اليومية ورفاهنا ولبناء مستقبل يعطينا قدرة على الصمود.

28- وتتضمن استراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة خمسة مجالات ذات أولوية: '1' البيئة المواتية؛ '2' التنمية الاقتصادية؛ '3' التنمية الاجتماعية؛ '4' تنمية الجزر وثقافاتها؛ '5' تطوير البنية التحتية. ولهذه المجالات ذات الأولوية أهدافها ونواتجها الوطنية المحددة.

29- ويُنظر إلى استراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة على أنها منصة تمكّن التوفاليين من التغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأزمات البيئية بروح من التأقلم مع الوضع الجديد الذي تعيشه توفالو. وهي خطة استراتيجية جيدة التصميم وموجهة نحو تحقيق النتائج، ويحظى تنفيذُها وتحقيقُ نتائجها النبيلة بالتزام الحكومة وجميع أصحاب المصلحة. والهدف الذي ترمي هذه الاستراتيجية إلى تحقيقه هو "اقتصاد مستدام توزّع فيه الثروة توزيعاً عادلاً من خلال الاستعراض الشامل والتنفيذ الفعال للتعريفات والضرائب ومعايير المشاركة التقليدية، وفيه تُخلق فرص العمل وفرص توليد الدخل".

30- ويتعين على الوزارات التنفيذية، في تنفيذها لهذه الاستراتيجية، المواءمة بين جميع خططها المؤسسية وخططها المتعلقة بالقوى العاملة وبين أهداف الاستراتيجية في جميع القطاعات ذات الصلة. وفي حين تسعى الحكومة بطموح إلى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المحددة في استراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة، فإنها مدركة أيضاً للتحديات التي تصحب ذلك التنفيذ.

3- القضايا البيئية

31- تواجه توفالو تحديات تهدد بيئتها الطبيعية يزيد من خطورتها تغيّرُ المناخ، وتآكل السواحل، وتسرب المياه المالحة، وتزايد انتشار الأمراض التي تنقلها الحشرات والمياه، لأسباب منها ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يمثل هو أيضاً تهديداً كبيراً. وفي إطار الجهود التي تبذلها توفالو للتكيف وبناء قدرتها على الصمود، يجري تنفيذ الكثير من الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية على المستوى السياسي والفني (الرسمي) للدعوة إلى مناصرة سعي توفالو الثابت إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ المدمرة.

32- وترد "البيئة المواتية" في صدارة المجالات ذات الأولية لاستراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة. وتسعى الحكومة فيما يتعلق بالنتيجة الوطنية الرابعة "تغير المناخ والقدرة على مواجهة الكوارث" إلى ضمان درجة أكبر من الأمان ليس فقط من آثار تغيّر المناخ وإنما أيضاً من آثار الكوارث، وذلك بتعزيز القدرة على التكيف من خلال زيادة مستوى الموارد المتاحة من مصادر تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ العالمي، وباتخاذ تدابير إنمائية تقوم على تكنولوجيات ابتكارية متطورة. وتسعى الحكومة فيما يتعلق بالنتيجة الوطنية الخامسة "تعزيز إدارة البيئة، والأرصاد الجوية، والأراضي،

والنفايات" إلى تحسين أداء المؤسسات المعنية بتلك المجالات من خلال تكثيف الأنشطة العلمية والتقنية وتوفير مزيد من الدعم المالي طوال فترة الخطة.

33- وأطلقت توفالو سياستها الوطنية المتعلقة بتغير المناخ *Te Vaka Fenua o Tuvalu* للفترة 2020-2030، التي حُددت أولوياتها في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للفترة 2021-2030. وفي إطار استراتيجيات التكيف مع ارتفاع منسوب سطح البحر وما ينتج عن ذلك من انعدام الأمن الغذائي والمائي، تستثمر الحكومة في مشاريع لزراعة المحاصيل الغذائية في حدائق مرتفعة، وفي بناء خزانات لمياه الأمطار.

34- وتوجد في توفالو لجنةٌ وطنية لمواجهة الكوارث مكلفة بتقديم الدعم إلى جميع الأشخاص في أوقات الأزمات. وتتولى الوحدة الوطنية لتنسيق الإغاثة في حالات الكوارث، التابعة لوحدة السياسات المتعلقة بالكوارث وتغير المناخ، إدراج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات هذا القطاع وبرامجه. وأنشأت توفالو آلية تمويل محلية تسمى "صندوق توفالو للبقاء" لتمويل أنشطة إعادة التأهيل والتعافي من آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وتتبع الحكومة استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث تتضمن أحكاماً محددة لمعالجة آثار النزوح الناتج عن الكوارث، وقد أطلقنا خطة توفالو التسويقية الاستراتيجية للزراعة للفترة 2016-2025 بهدف تعزيز قدرة شعب توفالو على الصمود أمام آثار تغير المناخ وذلك من خلال التشجيع على إقامة منصة محلية مستدامة لتبادل الأغذية والمنتجات المحلية الأخرى، وخاصة منتجات الحرف اليدوية التقليدية.

جيم- الحقوق المدنية والسياسية

35- صدقت توفالو على ثلاث اتفاقيات لحقوق الإنسان، هي اتفاقية حقوق الطفل في عام 1995، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1999، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2013، وكل واحدة من هذه الاتفاقيات تعترف بشكل مباشر أو غير مباشر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالحقوق المدنية والسياسية. والحكومة مدركة لأهمية الاعتراف تدريجياً بكل هذه الحقوق لجميع سكان توفالو، من خلال التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهي تدرك أيضاً أن التصديق على هذين الصكين الأساسيين لحقوق الإنسان يمكن أن يساهم في ضمان العديد من حقوق الإنسان المهددة بآثار تغيّر المناخ، وهي حقوق تعتز بها توفالو بالنظر لضعفها أمام آثار ذلك التغيّر. ومع ذلك، وبالرغم من إدراك توفالو لأهمية هذه الاتفاقيات، فإنها ستصدق عليها تدريجياً وفي الوقت المناسب. وحالياً، تدرك توفالو أيضاً محدودية مواردها وقدراتها التي يمكن أن تمثل عائقاً أمام وفائها بالتزاماتها لو صدقت الآن على تلك الاتفاقيات.

1- الحق في الحياة

36- يتضمن دستور توفالو الجديد لعام 2023، في جزئه الثاني، أحكاماً لحماية الحقوق والحريات الأساسية، وهو ينص على حماية الحق في الحياة، والحق في الحرية الشخصية، والحماية من الرق ومن العمل القسري. والمبادئ التوجيهية الأساسية التي يقوم عليها الدستور هي مبادئ المسيحية، وقيم توفالو وثقافتها، وسيادة القانون، والكرامة الإنسانية.

37- وليست لتوفالو أي أحكام بشأن عقوبة الإعدام، ولم يتضمن تقرير لجنة مراجعة الدستور أي إشارة إلى مناقشة هذه المسألة خلال المشاورة بشأن تلك المراجعة. ومع ذلك، ركزت محاكم توفالو

على "أولوية الحق في الحياة"، وتم التأكيد على ذلك في قضية *ريجينا ضد باتو سيلولو إتش سي لتوفالو* في عام 2003، التي انطوت على نية للقتل، ويقضي المدعى عليه فيها حالياً عقوبة السجن مدى الحياة.

38- وكانت قضية *ر. ضد سيوليلو فالينـي* التي أثيرت مؤخراً الأولى من نوعها في توفالو، وفيها حُكم ببراءة المتهم بعد دفع الدفاع، عندما أنهى الادعاء مرافعته، بعدم وجود ما يبرر رفع قضية. وأوضح القاضي السير موريا في بيانه أنه في غياب أي دليل واضح يربط المدعى عليه بسبب الوفاة، فإن التهمة هي مجرد تكهنات. وأُدخل على الدستور تعديلٌ يفصل بين مكتب مدير النيابة العامة ومكتب النائب العام بهدف إبعاد عمل مكتب المدير عن النفوذ السياسي، ورُصدت له ميزانية وحُددت له أولويات ليقوم بفعالية بالمهام الموكولة إلى النيابة. وواجب النيابة العامة والشرطة فيما يتعلق بإثبات أساس الدعوى عنصرٌ أساسي في حماية الحق في الحياة، واستثمارٌ في قدرة النيابة العامة على ممارسة دورها وتشديدٌ عليه.

2- حق الشخص في حريته وأمنه

39- تنص المادة 17 من الدستور على كفالة القانون لحياة الإنسان وحريته، مع التركيز على أسس وأغراض الاحتجاز القانوني. وترد في المادة 22(2)-(6) إشارة إلى حق الشخص في التمتع بحماية القانون، بما في ذلك الحق في التمثيل القانوني، وفي تلقي الفحص الطبي، وتلقي المشورة القانونية في حالة الأطفال. والمادة 19 من الدستور تكمّلها قوانين تحظر معاملة الناس معاملة لاإنسانية، بما في ذلك التعذيب أو العقوبة أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة.

40- ولم تُرفع في توفالو قضايا محددة من هذا النوع. واستئناف قضية *ر. ضد ألفريد*، المحكمة العليا - 7 [2022] كان مسألة احتجاز غير قانوني وغير معقول للمدعى عليه من قبل سلطات مارست سلطتها التقديرية في تطبيق قانون الهجرة وقانون سلطات الشرطة وواجباتها في توفالو. وقد أيد القاضي السير موريا الحكم الابتدائي مع التركيز على الفرق بين الاعتقال والاحتجاز، وعلى إجراءات احتجاز شخص يُقبض عليه، وعلى أن ممارسة المحكمة لسلطتها بموجب المادة 300(1)(ب) من قانون الإجراءات الجنائية كان صحيحاً نظراً إلى أن ما قامت به الشرطة من احتجاز للمدعى عليه لفترة طويلة تجاوزت سنة وأحد عشر شهراً كان إجراء غير قانوني وغير مناسب.

41- ويعترف الدستور الجديد على وجه التحديد بالحقوق المتعلقة بقيم توفالو وعاداتها، وبقيم المسيحية. والاعتراف بأهمية المفاهيم والعادات التقليدية في توفالو لا يقلل من الاعتراف بأهمية المجموعات الأقلية فيها. واعتراف دستور توفالو بالحق في التعبير دليلٌ على الالتزام بالاعتراف بحق سكان توفالو في التعبير بحرية عن وجهات نظرهم، وبمكانتهم في مجتمعاتهم المحلية وفي المجتمع ككل.

42- وتوفالو ملتزمة، بموجب المعاهدات الدولية التي صدقت عليها، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بأن تتيح للجمهور معلومات عملية وبأن تعزز وصوله إلى العدالة. والسلطة القضائية في توفالو مدركة لأهمية دورها في معالجة العقبات التي كثيراً ما تنشأ أثناء النظر في القضايا المرفوعة أمام المحاكم، وتهدف الأساليب المرنة التي تتبعها المحاكم في تناولها للقضايا إلى ضمان الاعتراف بحقوق الأطراف، وإلى تقييم وتصحيح أوجه القصور في الإشراف على سير العدالة أو في الوصول إليها.

3- إقامة العدل وسيادة القانون

43- تنبع قوة مؤسسات إقامة العدل وسيادة القانون في توفالو من قوانينها ومن عمليات تنفيذها للحكم الديمقراطي. وتتيح مؤسساتٌ مثل مكتب محامي الشعب، ومراجع الحسابات العام، والنظام القضائي، إمكانيةَ وصول الناس إلى العدالة من خلال توفير التمثيل القانوني، والاشراف على عمليات التدقيق،

والخدمات القضائية. ويواصل مكتب محامي الشعب تقديم خدمات الدعم القانوني إلى الجمهور بالرغم من أنه لا يضم سوى ثلاثة موظفين قانونيين حتى الآن (مع وجود ثلاثة مناصب أخرى شاغرة). وبموجب القانون، يحق للمشتبه به الحصول على تمثيل قانوني بمجرد القبض عليه أو احتجازه، ويتابع مكتب محامي الشعب القضايا منذ أولى مراحلها وينظر فيها بسرعة. ويُمنح المشتبه به الذي تُسلب حريته فرصة الحصول على خدمات من يمثله قانونياً، وتهتم المحاكم بجميع المسائل الإجرائية التي يثيرها في مرحلة لاحقة الممثل القانوني للمتهم أو للمشتبه به. وينصب الاهتمام حالياً على ضمان وجود مزيد من الممارسين القانونيين المؤهلين لتلبية احتياجات عامة الناس من الخدمات القانونية.

44- وتدعو الأحكام الدستورية الجديدة إلى تمكين الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة من تلقي الرعاية الصحية وإلى تحسين مستواها. وأكدت المحاكم من خلال قراراتها وأحكامها ضرورة مراعاة الإجراءات الموحدة. وتمثل التعديلات التي أُدخلت على الدستور ضمانة قانونية لحياة الإنسان وحريته، ولا سيما حقه في التمثيل القانوني، وفي تلقي الفحوصات الطبية، وفي إخطار شخص بالغ أو وصيّ قانوني في حالة الأطفال.

45- وتشجع المادة 22 من الدستور على الإسراع بإجراء تحقيقات شاملة وبتقديم الجناة إلى العدالة، وعلى تمكين الضحايا من الوصول بفعالية إلى خدمات الحماية والمساعدة. ومع عدم الإبلاغ عن أي حوادث تعذيب أثناء الاحتجاز، قامت دوائر شرطة توفالو والمكتب الجديد لمدير النيابة العامة بدمج وحدة النيابة العامة التابعة للشرطة مع مكتب مدير النيابة العامة ووضعها تحت إشرافه، مع التركيز على الامتثال للإجراءات التي تنص عليها القوانين واللوائح ذات الصلة. ويدرك كلا الفريقين أن جميع التحقيقات التي تجريها الشرطة تخضع للتدقيق والمراجعة للتأكد من سلامة التعامل مع القضايا، ومن أن بنود السجلات وتفاصيلها تظل متاحة بسهولة وتمثل أدلة مقبولة لدى المحاكم، ولا سيما في قضايا الادعاءات بالتعرض للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المعاملة المهينة من طرف الشرطة أثناء الاحتجاز أو الحبس الاحتياطي.

46- وقد بدأت توفالو المرحلة الأخيرة من المشاورات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وهي مستعدة للتصديق عليها والانضمام إليها بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

4- المشاركة في الحياة السياسية والعامة

47- تواصل توفالو تشجيع مواطنيها على المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والعامة، وذلك من خلال التعديلات الدستورية والتدخلات السياسية بما فيها اللوائح الجديدة. والهدف من التعديل الدستوري هو الاعتراف القانوني بنظام فاليكاوبولي، وهو نظام تقليدي لصنع القرار تكون فيه المشاورات مفتوحة وتُتخذ القرارات على أساس اعتبارات مجتمعية وقيادية. وهو منهج تقليدي يتيح لمجتمع توفالو فرصاً أكثر لتولي زمام أموره وللمساهمة في تحقيق رفاهه على جميع المستويات.

48- واستعادةُ العدالة في توفالو واضحة بعد فترة تسببت فيها المعتقدات والقيادة التقليدية في حالات إبعاد، وفرضت قيوداً وحلولاً جزئية أضرت بمشاركة التوفاليين مشاركة كاملة في حياتهم العامة والسياسية. وأحدث إصلاح قضائي أُجري يتضمن مجموعةً من الفوائد تتجاوز حل المنازعات بشكل نهائي، ويعطي الأولوية إلى تعزيز الحوار المفتوح، والمشاركة المباشرة لمن لديهم القدرة على التغيير، بغرض محاسبة مَن ألحق بغيره ضرراً. ويستند إصلاح القضاء إلى ما يتمتع به من سمعة جيدة واستقلالية وحياد، وإلى استخدام نظام منفتح، وإلى اللجوء إلى كل من العدالة العرفية والقانونية. ونتيجةُ ذلك هو شعور الناس بأن العدالة تحققت، وأن لهم الحق في إسماع صوتهم، وأنهم ليسوا بحاجة الى القيام بتنازلات، أو بتنازلات كبيرة، لأن المحاكم ترحب بهم أطرافاً ومشاركين في حوارات هادفة، ومستفيدين من الحلول البديلة التي

يجدونها بأنفسهم للمنازعات. وهذه الممارسات والنُهج التصالحية للإصلاح القضائي مصممة لتوفالو، البلد الذي يثمّن سيادة القانون، ولشعبه المتفائل والمتعاون الذي يشارك مشاركة كاملة في منجزات مجتمعاته المحلية.

5- حظر العمل القسري والاتجار وجميع أشكال الرق

49- انضمت توفالو إلى الجهود المبذولة على مستوى العالم لإنهاء عمل الأطفال، والعمل القسري، وأشكال الرق المعاصر، والاتجار بالبشر، تحقيقاً للغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة التي تدعو الجميع إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة لمنع أسوأ أشكال عمل الأطفال، والقضاء على العمل القسري، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.

50- ويتناول دستور توفالو لعام 2023 في مادته 18 حماية الحقوق والحريات الأساسية، وينص، في جملة أمور، على حظر العمل القسري وعلى الحماية من الرق. ويجرّم قانون العقوبات في توفالو، في مادته 44، خطف أو اختطاف أي شخص بغرض استرقاقه أو تعريضه لخطر الاسترقاق. ويشكل الاسترقاق أيضا عنصرا من عناصر جريمة الاتجار بموجب المادتين 67 و68 من قانون مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتحظر المادة 48 من قانون علاقات العمل والتوظيف العمل القسري، وتجرّم من يجلب شخصا بغرض فرض عمل قسري أو إجباري عليه، ومن يشارك في تلك العملية أو يجنى ثمارها. وورد في هذا القانون أن "المقصود بالعمل القسري أو الإجباري هو أي عمل أو خدمة يُطلب من شخص القيام بها تحت التهديد بأي عقوبة". ويتناول الجزء الرابع من ذلك القانون صراحة حظر عمل الأطفال القسري، ويعتبره جريمة جنائية.

دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

51- أدرك شعب توفالو تدريجياً أن مفهوم "حقوق الإنسان" يتجلى في احتياجاته اليومية التي تشمل جميع حقوق الإنسان مثل الحق في الحياة، وفي التعليم، والصحة، ومستوى معيشة لائق، وفي خدمات الضمان الاجتماعي، وحتى في الحقوق الثقافية. وتراعي توفالو أيضاً أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وهي خطة مشتركة لتحقيق السلام والرخاء لجميع الناس في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو، ولكوكب الأرض، حالياً وفي المستقبل. وتوفالو متضامنة في تبنيها لهذه الشراكة العالمية، وهي على وشك إطلاق نداء عاجل للعمل من أجل القضاء على الفقر وغيره من أشكال الحرمان، إلى جانب تنفيذها لاستراتيجيات ترمي إلى تحسين الصحة والتعليم، والحد من عدم المساواة، وتعزيز النمو الاقتصادي. وتحقيقاً لتطلعات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، أُدمجت الأولويات الإنمائية لتوفالو في استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة للفترة 2021-2030، "تي كيتي" وهي خطة عمل الحكومة لتحسين نوعية حياة شعب توفالو. وفي حين صيغت هذه الاستراتيجية من منظور التنمية المستدامة، فإن معظم التطلعات الواردة في هذه الوثيقة الحكومية الرئيسية تتناول الالتزام باتفاقيات حقوق الإنسان، وأهداف التنمية المستدامة، وتركز بعض مجالاتها ذات الأولوية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجزرية والثقافية.

52- وتُعتبر هذه الاستراتيجية بمثابة منصة لتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع سكان توفالو، ولضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب، بغض النظر عن جزيرته، أو جنسه، أو قدراته البدنية أو الفكرية، أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، يتمثل الهدف من استراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة في تحقيق "اقتصاد مستدام توزّع فيه الثروة توزيعاً عادلاً من خلال الاستعراض الشامل والتنفيذ الفعال للتعريفات والضرائب ومعايير المشاركة التقليدية،

وفيه تُخلق فرص العمل وفرص توليد الدخل". وبالنسبة للتنمية الاجتماعية، يركز الهدف المنشود على "تهيئة مجتمع صحي ومتعلم وذي مهارات مناسبة، تسوده القيم الروحانية والثقافية، والالتزام والعمل بشكل استباقي وابتكاري". وفيما يتعلق بالتنمية الجزرية والثقافية، يتمثل الهدف في "بناء مجتمعات جزرية نابضة بالحياة وقادرة على الصمود، تعمل على حماية وتعزيز التراث الثقافي الفريد لتوفالو من أجل تحقيق سبل عيش مستدامة". ولتحقيق هذه الأهداف، لا بد من إعطاء أولوية أكبر لتحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها وتعزيزها. وتشمل هذه المجموعات من الحقوق الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشة لائق، والحق في الصحة والتعليم.

1- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

53- يُعد إعمال الحق في العمل وتوفير وظائف أكثر وأفضل عنصراً أساسياً في العديد من أهداف التنمية المستدامة التي يحتل الهدف 8 مكانة محورية فيها. وتسعى استراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة إلى تحقيق ذلك الهدف 8 وتعتبره بمثابة منصة لتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع سكان توفالو، ولضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب. ولتعزيز الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة وملائمة، وُضعت قوانين العمل وسياساته بشكل يعكس واقع الحياة العملية لجميع سكان توفالو، وعلى وجه الخصوص التطلعات الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعبها.

54- وقد سُن قانون علاقات العمل والتوظيف لعام 2017 لينص على معايير عمل عادلة، ولدعم علاقات العمل المنتجة، وليطبق بدرجة أكبر الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية. وينطبق هذا القانون على جميع الموظفين وأرباب العمل في جميع أماكن العمل في توفالو، وهو ينص على تكافؤ فرص العمل ويحظر التمييز. ويتناول الجزء الخامس من القانون مسألة تكافؤ فرص العمل، ويمنع أرباب العمل من التمييز، على أساس سبب محظور، ضد أي موظف فيما يتعلق بالتوظيف، أو التدريب، أو الترقية، أو شروط التوظيف، أو إنهاء الخدمة، أو غير ذلك من المسائل الناشئة عن علاقات العمل. وتشمل أسس التمييز المحظورة، في جملة أمور، نوع الجنس، والاعتبارات الجنسانية، والسن، والحالة الصحية، والإعاقة، والعرق، واللون، والطبقة الاجتماعية أو الاقتصادية، وما إلى ذلك. ويتناول الجزء السادس من القانون مسألة السلامة والصحة المهنيتين، ويُلزم أرباب العمل بتهيئة بيئة عمل آمنة للموظفين وخالية من المخاطر الصحية، وبالمحافظة عليها باستمرار.

55- وعموماً، يمكن تقسيم سوق العمل في توفالو إلى ست فئات واسعة، هي التوظيف الحكومي (الخدمة المدنية)، والشركات العامة، والقطاع الخاص (القطاع المالي النظامي)، وعمالة الكفاف (العمالة في القطاع غير النظامي)، والعمالة البحرية في الخارج، وأشكال العمالة الأخرى في الخارج. وبالنسبة للتجارة في الخدمات، يُعد تنقل اليد العاملة والهجرة عنصرين أساسيين في نظام التحويلات المالية الذي يدعم اقتصاد توفالو ويحافظ على الروابط الأسرية. وتواصل الحكومة استكشاف مختلف الفرص المتاحة لهجرة اليد العاملة من خلال ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف. ويتطلب تحديد قطاعات جديدة لتنقل اليد العاملة أيضاً تطويرَ الاستعداد للتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية في الخدمات، وهي جهود ستفيد شركات البلد واقتصاده، وستساهم في التغلب على المشكلة التقليدية المتمثلة في "بُعد توفالو الجغرافي".

56- ونظراً لارتفاع معدلات الهجرة الداخلية (ومعظمها إلى العاصمة فونافوتي) وهجرة مواطني توفالو إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل بسبب آثار تغير المناخ، تنظر الحكومة حالياً في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

2- الحق في الضمان الاجتماعي

57- تقوم حكومة توفالو تدريجياً بوضع سياسات وبرامج للضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية. ومكتب صندوق الادخار الوطني في توفالو هو صندوق معاشات تقاعدية يقوم بأنشطة محددة وفق قانونه التأسيسي، بما في ذلك تلقي وجمع الاشتراكات واستثمار الأموال لصالح أعضائه، وتلبية طلباتهم لسحب الأموال، وإدارة بعض الخدمات مثل مزايا التقاعد والمعاشات التقاعدية. وتقدم إدارة الرعاية الاجتماعية، التابعة لوزارة الصحة في توفالو، استحقاقات الرعاية الاجتماعية إلى المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وخلال أوقات الطوارئ أو أوقات الاستعداد للطوارئ التي تحددها الحكومة، تتاح مجموعة من أنظمة الحماية الاجتماعية، تشمل على سبيل المثال تقديم مساعدات نقدية قصيرة الأجل إلى المتضررين من أزمة كوفيد-19.

3- الحق في مستوى معيشة لائق

58- بالرغم من التحديات المختلفة مثل آثار تغير المناخ، ومحدودية الموارد بما في ذلك مساحة الأرض، والعوامل الطبيعية مثل الجفاف، وما إلى ذلك، فإن حكومة توفالو مصممة على تمكين كل مواطن في توفالو من التمتع، كحد أدنى، بقدر كاف من حقوق العيش الضرورية من غذاء، وتغذية، وملبس، ومسكن، وخدمات الرعاية عند الاقتضاء. وبعبارة أخرى، تسعى حكومة توفالو إلى تمكين مواطنيها من العيش فوق خط الفقر، وإلى تلبية احتياجاتهم الأساسية في ظروف من الكرامة. وتماشياً مع الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله، تجسد استراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة رؤيتها في أن تكون بلداً مسالماً ومزدهراً وقادراً على الصمود، وهي تدعو كل فرد من مواطنيها إلى القيام بدوره في تحقيق تلك الرؤية الوطنية. وتقوم هذه الاستراتيجية على خمسة مجالات ذات أولوية هي: (1) البيئة المواتية؛ (2) التنمية الاقتصادية؛ (3) التنمية الاجتماعية؛ (4) تنمية الجزر والثقافة؛ (5) تطوير البنية التحتية. وهذه الاستراتيجية هي المنصة التي يمكن لشعب توفالو التغلب من خلالها على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأزمات البيئية التي تغذي الفقر.

59- ويجري حالياً تنفيذ عدد من المبادرات والمشاريع في عاصمة توفالو وفق رؤية الحكومة المتمثلة في توفير مستوى معيشة لائق لشعبها. ويركز المجال ذو الأولية رقم 5 في استراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة على الطاقة المتجددة، والمساكن القادرة على الصمود، وأنشطة الشحن الوطنية، والإمداد بالماء. وهذه الأولويات متوافقة مع الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي، كما أن الأولويات المتعلقة بالطاقة المتجددة متوافقة مع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بشأن توفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة.

60- ويجري وضع سياسات وقوانين حكومية، مثل قانون البناء الوطني لعام 2021، لتكون المباني والمساكن في توفالو قادرة على مقاومة الأعاصير وآثار تغير المناخ. والهدف الأساسي من هذا القانون هو تطبيق معايير مقبولة تكفل للمجتمع التوفالي حالياً وفي المستقبل مستوى كافياً من متانة الهياكل، والسلامة من الحرائق، والظروف الصحية، والمرافق. وفيما يتعلق بالمباني السكنية، توجد سياسات قائمة لضمان توفير السكن لموظفي الخدمة العامة في توفالو. فعلى سبيل المثال، وُضعت سياسة الإسكان الوطنية، وهي تُنقح من حين إلى آخر، بهدف تمكين جميع موظفي القطاع العام من الحق في سكن حكومي، ويحصل أولئك الموظفين، في حالة عدم وجود مساكن حكومية لهم، على دعم نقدي لمساعدتهم على تغطية تكاليف الإيجار.

61- وفيما يتعلق بمبادرة ضمان حصول الجميع على خدمات الإمداد بالماء وبمرافق الصرف الصحي، يجري الآن تنفيذ عدد من المشاريع في العاصمة ترمي إلى ضمان وصول الجميع إلى تلك

الخدمات. ومن المبادرات الرامية إلى تزويد الناس بالمياه النظيفة، شـــراء أربع محطات لتحلية المياه، وتمويل الشـــركاء المانحين لاقتناء محطتين أخريين أكبر حجماً لتحلية المياه. وهناك مشـــروعٌ تنفذه إدارة الأشـغال العامة في مجال الصـرف الصـحي في الجزيرة. وهذا كله جزء من مبادرة الإمداد بالمياه النظيفة وتوفير خدمات الصرف الصحي. وتعتزم الحكومة أيضاً تعزيز حصول السكان على المياه من خلال زيادة سـعة تخزينها، واسـتخدام محطات تحلية المياه. وتسـاعد إدارة الصـحة العامة دوماً الأسـر في تلبية احتياجاتها من خدمات الصـحة والصـرف الصـحي من خلال برامج المياه والصـرف الصـحي والنظافة الصحية في المدارس وفي جميع العيادات.

62- وشـهدت السـنوات الأخيرة تزايد الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به مصـادر الطاقة المتجددة في تحوّل توفالو إلى اسـتخدام مصـادر طاقة بديلة، وفي قدرتها على تحقيق الهدف السـابع من أهداف التنمية المسـتدامة، وهو توفير الطاقة النظيفة بأسـعار معقولة. ولدى شـركة كهرباء توفالو رؤية محددة تتمثل في "اسـتخدام الموارد المتجددة لتلبية احتياجات توفالو من الطاقة"، وهو ما يتماشـى مع الهدف الذي حددته الحكومة والمتمثل في الاقتصـار على مصـادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2025. وتواصـل توفالو السـعي إلى تسـخير مواردها الطبيعية الوفيرة في اسـتكشـاف إمكانات مصـادر الطاقة المتجددة والتقليل من اعتمادها على الوقود الأحفوري المستورد، وتحقيق رؤيتها المتمثلة في الاقتصار على الطاقة المتجددة في توليد احتياجاتها من الكهرباء. وسُنّ قانونُ كفاءة الطاقة لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، ومراقبة اسـتيراد وبيع واسـتخدام الأجهزة الكهربائية غير الفعالة من حيث اسـتخدامها للطاقة، في توفالو. والغرض الرئيســي من هذا القانون هو تعزيز الكفاءة في اســتخدام الطاقة، والحفاظ عليها، وتنفيذ بعض الالتزامات التي تقع على عاتق توفالو بموجب اتفاقيات تغير المناخ والاتفاقيات ذات الصلة.

63- وسـعياً إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المسـتدامة المتعلق بالقضـاء التام على الجوع، تواصـــل توفالو مواجهة تحديات تحقيق الأمن الغذائي الناجمة عن تغيّر المناخ وعن تأثيرات أخرى منها صـعوبة الوصـول إلى الأراضـي، والظروف الاجتماعية والاقتصـادية التي لا تزال تؤثر سلباً، مع الأسف، على أمنها الغذائي. ويعتمد توفير الأغذية وتأمين سـبل العيش في توفالو على مصـادر الغذاء المحلية (الزراعة ومصـائد الأسـماك) وعلى الأغذية المسـتوردة. ولمواجهة تحديات الأمن الغذائي، يجري تنفيذ مشاريع عديدة مثل المشروع المشترك بين المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلق بالأمن المناخي في منطقة المحيط الهادئ، الذي يموله صـندوقُ الأمم المتحدة لبناء السـلام، ومشـروع العيش والتعلم، الذي يركز على الزراعة باسـتخدام مربعات الزراعات الغذائية لتحسـين الأمن الغذائي في مواجهة تزايد التحديات الأمنية الناجمة عن آثار تغير المناخ، من خلال توفير تقنياتٍ مقاوِمة لتلك الآثار وتسـمح بجني المحاصـيل الزراعية في المدى القصـير. وبالإضـافة إلى ذلك، ووفقاً لاسـتراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المسـتدامة التي تدعو إلى إحياء وتعزيز طرق الإنتاج الغذائي التقليدية في توفالو، أطلقت وزارة الحكم المحلي "مشروع مبادرة نصف فدان". ويتضـمن هذا المشـروع توقيع المجالس الجزرية لمذكرة تفاهم مع الوزارة بشـأن التعاون على زيادة إنتاج الغذاء المحلي من خلال إنشـاء مشـاتل غذائية في جميع الجزر الخارجية بتمويل من الحكومة. وهناك أيضـاً "حديقة تايوان التقنية"، وهي مشروع تشترك في تمويله حكومتا تايوان وتوفالو ويهدف إلى زيادة إمكانية وصـول السكان المحليين إلى الخضـروات الطازجة، وفي نفس الوقت إلى نشر عادات الأكل الصحية.

4- الحق في الصحة

64- تسـعى توفالو إلى ضـمان حياة صـحية لجميع سكانها من جميع الفئات العمرية وتعزيز رفاههم، وهو ما يتوافق مع الهدف 3 من أهداف التنمية المسـتدامة، ومع اسـتراتيجيتها الوطنية للتنمية المسـتدامة.

وتماشـياً مع خطتها الاسـتراتيجية الوطنية للصـحة للفترة 2020–2024، طورت حكومة توفالو مشـروعاً لتعزيز النظام الصـحي يهدف إلى زيادة الاستفادة من الخدمات الصـحية الأساسية العالية الجودة المقدمة في جميع أنحاء توفالو وإلى تعزيز إدارتها، وإلى توفير اسـتجابة فورية وفعالة في حالات الأزمات أو الطوارئ التي تستوجب التدخل. ويوجد في توفالو مستشفى واحد وعيادتان صحيتان تقعان في العاصمة وتقدمان الرعاية الأولية والثانوية إلى المرضـى المحليين وإلى المحالين من الجزر الخارجية، وتقدم هذه الخدمات مجاناً. ويوجد في كل جزيرة من الجزر الخارجية الثماني مركز صـحي يعمل به ممرضـون/ممرضـات يقدمون أساساً رعاية أولية وخدمات وقائية. وتفيد الإحصـاءات التي نشـرتها وزارة الصـحة بأن ما لا يقل عن 90 في المائة من عيادات الجزر الخارجية لها قابلة أو طبيب يشـرف على جميع الولادات. وتُحال جميع حالات الولادة المعقدة إلى المسـتشـفى الرئيسـي بالعاصـمة. ويقوم برنامج توفالو للإحالة الطبية إلى الخارج بإحالة المرضـى الذين يحتاجون إلى رعاية طبية متقدمة تتجاوز ما هو متاح في المستشفى المحلي إلى الخارج لإجراء فحوصات طبية.

65- وفيما يتعلق بالوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، تتعاون منظمة غير حكومية هي جمعية توفالو لصـحة الأسـرة مع وزارة الصـحة في تقديم الخدمات إلى الجمهور مجاناً. ولوازم الصـحة الإنجابية متاحة في جميع عيادات الجزيرة، ومعظم احتياجات النسـاء والفتيات من وسـائل منع الحمل في توفالو ملباة. وفي إطار تصميم الحكومة على ضمان تقديم خدماتها المتوقعة، وسعت وزارة الصحة مجال تركيزها ليشـمل الصـحة العقلية. وتقدم اسـتراتيجية التعاون القطري بين توفالو ومنظمة الصـحة العالمية للفترة 2018–2022 دعماً مسـتمراً لتعزيز القدرات الوطنية على توفير خدمات للرعاية الصـحية العقلية والدعم المجتمعي موجهة نحو التعافي. وتدعم هذه الاسـتراتيجية تحسـين الصـحة العقلية، والوقاية من الاضـطرابات العقلية، ومن أضـرار الكحول، ومن الانتحار، وتسـعى إلى الحد من الوصـم والتمييز، وإلى تعزيز حقوق الإنسـان طوال الحياة. وتجري مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، بالتغطية التطعيمية الجيدة في مرحلة الطفولة. وبلغت نسـبة التغطية بالجرعة الثالثة من اللقاح الخماسـي التكافؤ 90,6 في المائة، ونسبة التطعيم ضد الحصبة والحصبة الألمانية 90,04 في المائة. وبدأت وزارة الصـحة تنفذ التطعيم باللقاح المتقارن المضـاد للمكورات الرئوية التي تُعتبر سـبباً رئيسـياً لوفيات الأطفال دون سن الخامسة.

5- الحق في التعليم

66- تؤيد الحكومة الهدف 4 من أهداف التنمية المسـتدامة، وهي تطمح إلى ضـمان إتاحة التعليم الجيد والمنصـف والشـامل للجميع، وإلى تعزيز فرص التعلم مدى الحياة لجميع المواطنين. وعلى المستوى الوطني، يماثل مجال الأولوية الثالث في استراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة (التنمية الاجتماعية) الهدف 4 من أهداف التنمية المسـتدامة، ويسـعى إلى تهيئة مجتمع صـحي ومتعلم وذي مهارات مناسـبة، تسوده القيم الروحانية والثقافية، والالتزام والعمل بشكل استباقي وابتكاري. ويُشار إلى إحدى النتائج الوطنية المتوخاة بأنها "توفير تعليم جيد من أجل حياة مسـتدامة للجميع". وهي نفس الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الالتزامات الحالية والمسـتمرة التي تجسـدها سـياسـاتٌ وبرامج ومشـاريع تحترم وتعزز الحق في التعليم. والتعليم في توفالو مجاني للجميع بموجب مبادرة التعليم المجاني التي أقرها مجلس الوزراء في عام 2016. والتعليم إلزامي أيضـاً لسـنوات التعليم من الأولى حتى العاشـرة، وفقاً للأمر المتعلق بالتعليم الإلزامي لعام 1984. ويقضي ذلك الأمر بأن يلتحق جميع الطلاب من الجنسين بالمدرسة. ويشمل التعليم أيضـاً الأشـخاص ذوي الإعاقة، وقد وضـعت وزارة التعليم، بالرغم من محدودية مواردها المتاحة، إجراءات تتيح التعلم للأشخاص ذوي الإعاقة.

67- وللتعليم التقني والتدريب المهني في توفالو تاريخٌ طويل، وهو يُستخدم كمسار بديل لضمان تلقي جميع الأطفال تجربة أكاديمية كاملة أثناء تعليمهم في المدارس. وتقدم اثنتان من المدارس الابتدائية العشر في البلاد تدريباً تقنياً ومهنياً للطلاب في الصفين التاسع والعاشر. وتقدم إحدى المدرستين الثانويتين أيضاً تدريباً على تنمية المهارات التقنية والمهنية في الصفوف من العاشر إلى الثالث عشر. ويقدم معهد توفالو للتدريب البحري تدريباً سنوياً إلى طلاب الأكاديمية البحرية لتزويدهم بالمهارات اللازمة للعمل كبحارة في مجال الشحن التجاري. ويقدَّم تدريبٌ تقني إضافي بعد المرحلة الثانوية في معهد التدريب على العلوم التكنولوجية Tuvalu Atoll Science، ومن قِبل مقدمي خدمات خارجيين مثل جامعة جنوب المحيط الهادئ في كليّتها في توفالو، ومن قبل تحالف التدريب في أستراليا والمحيط الهادئ.

68- وعلاوة على ذلك، تُعد مشاريع التعليم مثل برنامج توفالو للتعلّم (الذي يموله البنك الدولي) والشراكة التوفالية - الأسترالية من أجل التعليم الجيد، من بين الاستثمارات العديدة الرامية إلى تحسين جودة التعليم للجميع في توفالو. ويتلقى مواطنو توفالو أيضاً منحاً دراسية من مختلف الشركاء المانحين تتيح للطلبة فرصة متابعة دراساتهم الجامعية بدوام كامل في مجالات ذات أولوية لها صلة بتنمية توفالو.

هاء- حقوق فئات محددة

1- النساء

69- انضمت توفالو في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1999 إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتحاول توفالو الوفاء تدريجياً بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية وتعتبرها أداة تساعد النساء في توفالو على إحداث تغيير في حياتهن اليومية، ووسيلة قيّمة تسهم في التصدي لما يتعرضن له من تمييز وعنف وفقر وقلة حماية قانونية، ومن حرمان من حقوقهن في الميراث والملكية. وفي حين تظل التحديات قائمة، حدثت تطورات كبيرة وتقدمية، وأصبحت المواقف والتصورات المتأصلة ضد المرأة تتغير ببطء وبشكل إيجابي، وتعطي للمرأة قدراً أكبر من المساواة والأمان.

70- وقد سُنت قوانين ووُضعت سياسات تمهد الطريق لتنفيذ التزام الدولة بموجب المواد الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، يُعتبر أن القانون المتعلق بحماية الأسرة والعنف العائلي قد وفر حماية أكبر للنساء والأطفال من العنف داخل العائلة، وأصبح بالإمكان رفع شكاوى في ذلك الشأن أمام المحاكم المختصة في توفالو. وأنشئت وحدات داخل دوائر الشرطة مخصصة لمكافحة العنف العائلي وضمان حرية النساء والفتيات في رفع الشكاوى إذا ما رغبن في ذلك. وتوجد أيضاً في إدارة الشؤون الجنسانية خدمات تقديم المشورة إلى الناجيات من العنف، بما في ذلك تقديم أموال وتوفير منازل مؤقتة آمنة لحمايتهن وضمان سلامتهن.

71- وتماشياً مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين، أصبحت النساء أكثر اطلاعاً على حقوقهن، وتعوّدن على استخدام الخدمات المتاحة من أجل رفاههن، وعلى اللجوء إلى سبل الانتصاف من انتهاك حقوقهن، إذا ما رغبن في ذلك. وبالرغم من قلّة هذه الخدمات بسبب محدودية الموارد في توفالو، إلا أنها متاحة للنساء على المستوى المحلي. وتحقق توفالو تقدماً بطيئاً نحو تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولذلك يتطلب تصديقها على البروتوكول الاختياري للاتفاقية بعض الوقت، نظراً إلى النهج الحذر الذي تتبعه الحكومة إدراكاً منها لمحدودية مواردها.

72- ولجنة التنسيق الوطنية المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مكلفة بمراقبة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية. وستُنشأ في عام 2023 لجنةٌ فرعية لرصد التقدم في تنفيذ تلك الاتفاقية، ولتقديم المشورة بشأن التدابير اللازمة للتعجيل بذلك التنفيذ.

73- وتقدم إدارة الشؤون الجنسانية المساعدة الفنية من خلال جميع الأجهزة الحكومية لضمان استفادة جميع النساء والفتيات، بدون استثناء وعلى قدم المساواة، من البرامج والخدمات الحكومية، وهي تقوم بتحليل جنساني مستمر، وتُطلع الحكومة على القضايا الجنسانية الراهنة وعلى احتياجات كل من النساء والرجال فيما يتعلق بمجموعة من القضايا التنموية. ويولى اهتمامٌ خاص للنساء والفتيات المهمشات، بمن فيهن من يعشن ظروفاً صعبة، والأمهات المراهقات غير الملتحقات بالمدارس، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة، والأسر التي تعيلها امرأة.

74- وأجري استعراضٌ للسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين لعام 2014، أسفر عن إصدار نسخة محدثة من سياسة توفالو الوطنية للمساواة بين الجنسين. وترمي تلك السياسة إلى تحقيق الأمن المالي للمرأة، ومشاركتها في صنع القرار، وإلى دعم ضحايا العنف الجنساني، وتنفيذ سياسات وبرامج وخدمات مراعية للمنظور الجنساني من خلال جميع أجهزة الحكومة. وهذه السياسة تدعمها خطة عمل. وتقدم حكومة أستراليا وجماعة المحيط الهادئ دعماً مالياً كبيراً إلى المبادرات التي تتخذها حكومة توفالو ومنظمات مجتمعها المدني في هذه المجالات.

75- وتشترك إدارة الشؤون الجنسانية في أنشطة أفرقة العمل المعنية بإدارة الكوارث، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالجفاف، وتشارك في تقييم الحالات التي تخلفها الكوارث. وهي تتعاون أيضاً مع الحكومات المحلية في تحديد التدابير اللازمة لضمان حماية النساء والفتيات أثناء الكوارث وبعدها. وقد أُدرج المنظور الجنساني في خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي لضمان وصول المرأة إلى الموارد الطبيعية.

76- وهناك مبادرات مستمرة لرفع مستوى الوعي بأهمية تمثيل المرأة تمثيلاً عادلاً في الحياة السياسية وفي الحياة العامة بشكل عام. وقد تحقق تقدمٌ فيما يتعلق بتعيين نساء في مناصب قيادية عليا في الحكومة وفي الشركات المملوكة للدولة. وهناك العديد من منظمات المجتمع المدني الرئيسية في توفالو تقودها نساء. ولا تزال توجد مع ذلك مقاومة لانتخاب نساء في البرلمان وفي الحكومات المحلية، بالرغم من أن القانون لا يميز ضد المرأة. وهناك مقاومة أيضاً لاعتماد تدابير خاصة مؤقتة، في هذا الشأن. وتتواصل الجهود مع ذلك لتعزيز قدرات المرأة في مجالات القيادة، بما في ذلك من خلال المبادرة التي اتخذتها الحكومة بشأن مشاركة المرأة في الحكم، والتي قدم لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في عام 2022، وشاركت فيها "X Women". وتواصل إدارة الشؤون الجنسانية تعزيز مشاركة المرأة بشكل فعال في المشاورات المجتمعية، ويجري تنفيذ تلك المشاركة على المستويات المحلية.

(أ) منظور المساواة بين الجنسين في سياسات التنمية المستدامة

77- تُبذل الجهود حالياً لدمج المنظور الجنساني في سياسات الإدارات الحكومية وبرامجها وخدماتها، بما في ذلك على مستوى الحكومات المحلية. وأُدرجت في استراتيجية توفالو الوطنية للتنمية المستدامة مسألة مشاركة المرأة في تلك التنمية.

(ب) تعديل قانون العقوبات، والقانون المتعلق بحماية الأسرة وبالعنف العائلي، لتجريم الاغتصاب في جميع الظروف

78- يَعتبر قانون العقوبات الاغتصابَ جريمةً مخلة بالأخلاق، ويعاقب عليها بالسجن مدى الحياة. ولا ينطبق القانون على الجرائم ذات الظروف المشددة، ولا على أي جريمة تستوجب عقوبة تتجاوز 5 سنوات سجناً بموجب قانون العقوبات.

79- ولا يُعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة في قانون العقوبات أو في القانون المتعلق بحماية الأسرة وبالعنف العائلي، غير أن هذا الأخير يتضمن تعريفاً للاعتداء الجنسي له صلة ضمنية بجريمة الاغتصاب الزوجي. فقد ورد فيه أن ذلك الاعتداء هو *"أي فعل أو سلوك جنسي يسيء إلى الشخص مقدم الشكوى أو يهينه أو يحط من قدره أو ينتهك سلامته الجنسية واستقلاليته، بدون موافقته، بغض النظر عن طبيعة العلاقة بينه وبين الجاني في الحياة العائلية"*.

(ج) العنف الجنساني

80- تعمل حكومة توفالو على تعزيز مشاركة المرأة في جميع جوانب التنمية، بما في ذلك السلام والأمن في سياق تغير المناخ، لبناء قدرة مجتمعاتنا المحلية على الصمود. ويتزايد عدد النساء في المناصب الحكومية العليا وفي مناصب صنع القرار. وتوجد حالياً نائبة برلمانية لفترتين متتاليتين في البرلمان. وحدثت في الحكومات المحلية أيضاً زيادة في عدد النساء في السلطة التنفيذية، وهن يمثلن حالياً 25 في المائة من أعضاء المجالس.

81- وتواصل إدارة الشؤون الجنسانية جهودها لرفع مستوى الوعي بالمنظور الجنساني وبدور المرأة في القيادة وصنع القرار، وقد نظمت تدريبات على القيادة وبرلمانات صورية للنساء. وأجريت دراسات استقصائية أساسية حول وضع المرأة في القيادة وصنع القرار، بهدف تحديث محتوى قواعد البيانات.

(د) العنف العائلي

82- يكفل القانون المتعلق بحماية الأسرة وبالعنف العائلي لعام 2014 قدراً أكبر من الحماية من العنف في العلاقات العائلية، وفي الحالات الأخرى ذات الصلة. ومنذ تطبيقه، أُبلغ عن حالات محدودة أحيلت إلى المحاكم. ويكشف المسح العنقودي المتعدد المؤشرات للفترة 2019-2020، الذي يقدم بيانات عن مدى انتشار العنف العائلي، أن ثلث الضحايا والناجيات فقط طلبن مساعدة على وقف العنف، وأن 13,6 في المائة فقط من النساء طلبن مساعدة من الشرطة (شعبة الإحصاء المركزي، 2020).

83- وأنشأت شرطة توفالو، دعماً لتنفيذ القانون المتعلق بحماية الأسرة وبالعنف العائلي، وحدةً معنية بالعنف العائلي، وصندوق طوارئ تديره إدارة الشؤون الجنسانية يقدم الدعم إلى الضحايا والناجيات. ودُرّب مستشارون، وأنشئ مكانان آمنان للضحايا في عام 2020. وهناك أيضاً زيادة مستمرة في الوعي وفي بناء القدرات. وتعمل حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني على حشد أكثر من خمسة عشر منظمة من المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لوضع برنامج أنشطة يرمي إلى رفع مستوى الوعي. وتقدم منظمات المجتمع المدني دورات تدريبية لتعزيز القدرات على تقديم المشورة.

84- غير أن محدودية الموارد المالية والبشرية أعاقت التنفيذ الكامل للقانون المتعلق بحماية الأسرة وبالعنف العائلي، وخاصة في الجزر الخارجية. وهناك مبادرة قادمة لمراجعة هذا القانون بغرض تحديد الثغرات في تنفيذه ونطاقه، وستوضع خطة عمل لبناء القدرات وتعزيز البروتوكولات ومسارات الإحالة، بما في ذلك في الجزر الخارجية.

(ه) تعزيز المساواة وتمكين المرأة، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإرث والحضانة

85- يجري حالياً استعراض قانون الأراضي، وتجري مناقشة مساواة المرأة في حقوقها في الأرض. وتتضمن السياسة الوطنية الجديدة للمساواة بين الجنسين، لعام 2023، نتائج محددة تتعلق بالعنف الجنساني، وتتضمن خطة عملها إجراءات استراتيجية مقترحة لتحقيق تلك النتائج.

(و) إعطاء الأولوية للتنفيذ الكامل للقانون المتعلق بحماية الأسرة وبالعنف العائلي، وضمان وصول النساء والفتيات الناجيات من العنف إلى سبل انتصاف فعالة، وزيادة الوعي الاجتماعي بهذا القانون

86- اتخذت توفالو، بغية ضمان التنفيذ الفعال للقانون المتعلق بحماية الأسرة وبالعنف العائلي، عدة تدابير تهدف إلى زيادة الوعي بمحتوى القانون، وتحسين الوصول إلى خدمات الدعم، كالتالي:

- حملات التوعية المستمرة: تنظم توفالو حملات توعية متواصلة عبر الإذاعة والتلفزيون لتثقيف الجمهور بشأن القانون المتعلق بحماية الأسرة وبالعنف العائلي. وتمثل هذه الحملات منصة لتعميم المعلومات عن هذا القانون، ولتسليط الضوء على ما ورد فيه من حقوق وحماية، ولتعزيز ثقافة الاحترام ونبذ العنف. وتضمنت هذه الحملات خلال السنوات الثلاث الماضية تنظيم سلسلة من الأنشطة لمدة 16 يوماً لمكافحة العنف الجنساني بمشاركة أكثر من 15 إدارة حكومية ومنظمة مجتمع مدني تواصلت خلالها مع الشباب، والأطفال، والزعماء التقليديين، والموظفين الحكوميين، والمناصرين الذكور، ورجال الأعمال، وما إلى ذلك. وفي عام 2022، خصص برنامج الزعماء التقليديين يوماً كاملاً لمسألة العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان.

- التدريب وبناء القدرات: لتعزيز تنفيذ هذا القانون، نُظمت دورات تدريبية بشأنه لمختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم أفراد الشرطة، والقضاة، والمستشارون، ومعلمو المدارس، وأفراد المجتمع، ومقدمو الخدمات. وكان الهدف من التدريب هو تعزيز فهم القانون، وضمان تنفيذه بفعالية، وتوفير الدعم المناسب للناجيات.

- التقييم السريع خلال جائحة كوفيد-19: أجري تقييمٌ سريع في العاصمة في المرحلة الأولى من جائحة كوفيد-19 لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة محتملة في حالات العنف العائلي. وقد حمل خطرُ العنف الجنساني الحكومةَ على الاستثمار في إنشاء وحدتي فضاء آمن.

- المساعدة والمشورة القانونيتان: يواصل مكتب محامي الشعب تقديم المساعدة والمشورة القانونيتين مجاناً للناجيات من العنف العائلي. وتقدم إدارة الرعاية الاجتماعية أيضاً خدمات المشورة إلى الناجيات لمساعدتهن على التعافي.

- فضاء آمن ودعم مالي للضحايا والناجيات: ينص القانون المتعلق بحماية الأسرة وبالعنف العائلي على تقديم الدعم المالي إلى الضحايا والناجيات. وفي عام 2020، أنشئت وحدتا فضاء آمن لتوفير أماكن الإقامة في حالات الطوارئ.

- توفير التدريب والدعم لمقدمي الخدمات: تُبذل جهود متواصلة لبناء قدرات مقدمي الخدمات على تقديم خدمات دعم شاملة إلى ضحايا العنف الجنساني والناجيات منه. ويتواصل أيضاً تدريب المستشارين. وأنشأت دائرة شرطة توفالو وحدة معنية بالعنف العائلي للتعامل مع حالات ذلك العنف وتقديم الخدمات المناسبة لضحاياه. ولديها أيضاً وحدةٌ معنية بالمشاركة المجتمعية تعمل على رفع مستوى الوعي بشؤون السلامة، وإطلاع المجتمعات المحلية على القوانين، ومنها القانون المتعلق بحماية الأسرة وبالعنف العائلي.

2- الأطفال

(أ) *الإطار التشريعي والسياسات المعنية بالطفل والمستندة إلى مبادئ اتفاقية حقوق الطفل وأحكامها*

87- تنفذ توفالو، بوصفها طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، التزاماتها بموجب الاتفاقية تنفيذاً تدريجياً. ولا يزال العمل على إعداد مشروع قانون حماية الطفل ورفاهه لعام 2017 مستمراً. وقد اكتمل وضع السياسات الأخرى المتعلقة بالأطفال، مثل حماية جميع الأطفال في المؤسسات التعليمية في توفالو، وسياسة المدارس الآمنة للأطفال لعام 2022، وسياسة التعليم الشامل للجميع، ولكنها لا تزال تنتظر إقرارها من طرف مجلس الوزراء.

88- وجاء قانون تعديل التعليم لعام 2017 بعد سلسلة من حملات التوعية لتثقيف الناس وإطلاعهم على التعديل الجديد. وبمساعدة من شعبة حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية، نُظم تدريبٌ مكثف لتوعية المجتمعات المحلية، والمعلمين، والأطفال بجوانب إدارة السلوك، والانضباط الإيجابي، والعنف العائلي، في الفترة من 2019 إلى 2022 في فونافوتي والجزر الخارجية.

(ب) *المبادئ العامة لحماية الأطفال*

89- يجب تسجيل كل مولود جديد في مكتب المسجل العام أو لدى الحكومة المحلية في الجزر الخارجية. ويجب إرسال قائمة بالأطفال حديثي الولادة إلى المسجل العام كل ثلاثة أشهر. ويُشترط لالتحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية والثانوية أن يكونوا مسجلين.

90- ولدى مكتب المدعي العام مشروعٌ لتسجيل جميع مواطني توفالو، بمن فيهم الأطفال، سيجري تنفيذه بعد طرح وإقرار مشروع قانون تعديل الجنسية في البرلمان. وفيما يتعلق بحالات العنف العائلي التي يتضرر فيها الطفل، تقوم جميع الجهات المسؤولة، مثل الشرطة وهيئات الرعاية الاجتماعية وغيرها، بدور رئيسي في ضمان سلامته. ووُضعت سياسة المدرسة الآمنة للأطفال لضمان سلامتهم فيها.

(ج) *تجريم استغلال الأطفال في المواد الإباحية*

91- يجري إعداد مشروع القانون المتعلق بالجرائم الإلكترونية لحماية الأطفال من استغلالهم في المواد الإباحية. ومن المقرر إجراء مزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين. وأنشئت وحدةٌ معنية بالجريمة عبر الوطنية للتحقيق في الجرائم السيبرانية. ومع ذلك، لا تُعتبر المخالفات السيبرانية جرائم في توفالو، وهناك خطوات تُتخذ حالياً لسن تشريعات بشأن مخالفات محددة تتعلق بالجريمة السيبرانية. وأنشأت توفالو فريقاً موحداً للوكالات القانونية يضم ما بين ثماني وعشر وكالات لإنفاذ القانون في الخارج بغرض تبادل المعلومات والتعاون في إنفاذ القوانين الوطنية. وحُددت اختصاصات هذا الفريق وهي تنتظر إقرارها من طرف مجلس الوزراء.

92- وقانون العقوبات في توفالو لا يجرّم استغلال الأطفال في المواد الإباحية. غير أن قانون علاقات العمل والتوظيف لعام 2017 يجرّم إنتاج المواد الإباحية وعرضها، باعتبار ذلك أسوأ أشكال عمل الأطفال.

(د) *الأطفال: قضاء الأحداث*

93- لا توجد في توفالو محكمةٌ للأحداث، ولا يوجد مركزٌ (سجنٌ) للأحداث. ومع ذلك، يطبق مكتب المدعي العام وقوة شرطة توفالو إجراءات عدالة مراعية للأطفال عندما يتورطون في أعمال إجرامية.

94- وتوفر وحدة الشرطة المجتمعية داخل دائرة شرطة توفالو أنشطة للأطفال المتورطين في جرائم. وتقوم الوحدة أيضاً بتوعية طلاب المدارس الابتدائية والثانوية لضمان فهمهم لعواقب أفعالهم، وبتثقيفهم بشأن حقوقهم في نفس الوقت.

3- الأشخاص ذوو الإعاقة

95- توفالو طرف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تواصل، بمرور السنين، تنفيذها التدريجي لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. والدستور الجديد لعام 2023 يمنع التمييز على أساس الإعاقة. وسيمهد ذلك الطريق أمام توفالو لتتخذ مبادرات أخرى ترمي إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

96- وتدير إدارة الرعاية الاجتماعية برامج للحماية الاجتماعية، بما في ذلك نظام الاستحقاقات للأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري حالياً استعراض السياسة الوطنية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتحديد ما قد يوجد فيها من ثغرات، وسيودي ذلك إلى وضع مبادئ توجيهية لضمان كون البرامج والخدمات الحكومية شاملة لمسائل الإعاقة، وتحديد الاحتياجات من المساعدة الفنية اللازمة لذلك.

97- وفيما يلي بعضٌ من العديد من المبادرات التي نُفذت:

- تعليم الأطفال ذوي الإعاقة – يجري تعليم الأطفال ذوي الإعاقة من خلال البرنامج الشامل الجديد الذي بدأت إدارة التعليم تنفيذه في توفالو؛
- زيادة عدد المنح الدراسية المقدمة إلى الطلاب والمدرسين ليواصلوا دراساتهم المتعلقة بالتعليم الشامل للجميع؛
- التدريب على التوعية بالحقوق؛
- تحسين الحماية الاجتماعية على النحو المنصوص عليه في المادة 4-1 من سياسة التنمية الاجتماعية – يُقدم نظام الاستحقاقات المتعلقة بالإعاقة دعماً (نقدياً) على أساس شهري إلى أي شخص تنطبق عليه معايير الإعاقة؛
- خلق وتطوير أدوار ذات قيمة اجتماعية – توفير فرص عمل داخل الحكومة للأشخاص ذوي الإعاقة مع اتخاذ ترتيبات تيسيرية معقولة؛
- توفير المشورة النفسية والاجتماعية بشأن مختلف قضايا الصحة العقلية؛
- حضور المؤتمرات المتعلقة بالإعاقة لإذكاء الوعي وتنمية القدرات بشأن بناء مجتمع أكثر مرونة وشمولاً، وتطوير معارف الأشخاص ذوي الإعاقة وخبارتهم؛
- تحسين قوانين البناء والبنية التحتية؛
- توفير المنحدرات والمراحيض الميسرة الاستخدام في المبنى الحكومي الجديد، ومباني الكنائس في جميع أنحاء الجزر الثماني. وتجري إتاحة تسهيلات خاصة لصعود ذوي الإعاقة على متن الطائرات من خلال منحدرات وكراسي متحركة، وتيسير تنقلهم في الممرات داخل الطائرات؛
- جهة التنسيق الحكومية المعنية بالإعاقة – تعمل دائرة الرعاية الاجتماعية على تعزيز تعاونها مع منظمة Fusi Alofa المعنية بالإعاقة. وينعكس ذلك في خطة عملها الجديدة لعام 2024 التي تتضمن تقييمات سريعة، واجتماعات فصلية، ودورات تدريبية، وتعزيزاً لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واستعراضاً للسياسة الوطنية المتعلقة بالإعاقة؛

- إنتاج وبث برامج إذاعية للتوعية بالسياسات التي اتخذت لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة والمتعلقة باستحقاقات الإعاقة وبالمشورة النفسية والاجتماعية؛
- المشـــاورة التي قادتها المنظمة المعنية بالإعاقة لاســـتعراض التشـــريعات الرامية إلى الامتثال لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثاً- تنفيذ التعهدات الطوعية

98- لم تعلن توفالو عن أي تعهدات طوعية خلال الفترة المشمولة بتقريرها الأخير.

رابعاً- القضايا الجديدة والناشئة

99- أقرت توفالو دستورها الجديد في عام 2023. وأطلقت أيضاً مشروعها "المستقبل الآن" ومبادرة "الأمم الصاعدة"، وكلاهما يهدف إلى حماية كيان الدولة وحقوق الإنسان لجميع المواطنين في توفالو في مواجهة تغير المناخ، باعتباره الخطر الأكبر الذي تواجهه توفالو ومنطقة المحيط الهادئ.

خامساً- التحديات والتعاون الدولي

100- يمكن تقديم قائمة غير حصـــرية بالتحديات التي واجهتها توفالو في الفترة المشـــمولة بالتقرير، كالتالي: '1' أحداثٌ مثل جائحة كوفيد-19، وحالات جفاف وأعاصـــير متكررة جعلت البلد يعلن حالة الطوارئ على الصـــعيد الوطني; '2' محدودية الموارد، لا ســـيما أثناء الجائحة؛ '3' البعد الجغرافي الذي يمثل عائقاً أمام الوصول إلى الموارد؛ '4' التعاون مع آليات حقوق الإنسان في مسائل منها انتقال مكتب المدعي العام، باعتباره الجهة المشـــرفة على تقديم تقارير معاهدة حقوق الإنســـان إلى وزارة الشـــؤون الخارجية، مما أدى إلى تأخر توفالو في تقديم تقريرها إلى الاسـتعراض الدوري الشـامل؛ '5' تغيير الإدارة الحكومية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

101- إن التعاون الدولي من أجل تنفيذ التزامات توفالو وتعهداتها في مجال حقوق الإنســـان ضـــروري ومرحب به. وهناك حاجة إلى المزيد من التعريف بحقوق الإنســـان في توفالو، ومن المســـاعدة التقنية والمالية لإعمال تلك الحقوق. وبإمكان التعاون الدولي أن يوفر أيضـــاً محامين لهم معرفة وخبرة في مجال إعداد التقارير المطلوبة لهيئات معاهدات حقوق الإنسان، ولعملية الاستعراض الدوري الشامل، وأن يساهم في تنظيم دورات تدريبية داخل البلد، بمساعدة مفوضية حقوق الإنسان، لبناء قدرات المسؤولين على إعداد التقارير المطلوبة لهيئات المعاهدات ولعملية الاستعراض الدوري الشامل.